التكيّف مع ظروف الجفاف والمحافظة على الموارد في المنطقة العربية

وزير الزراعة والإصلاح الزراعي

المهندس محمد حسان قطنا

تعاني دول المنطقة العربية من شح الموارد الأرضية والمائية بالنسبة إلى عدد السكان، وقد أدركت معظم الدول ذلك، فعملت على تحقيق الأمن الغذائي والأمن المائي، باتباع سياسات زراعية مستقلة، ولكن كان من الممكن أن تكون نتائجها أفضل لو توحدت الجهود، وتم اعتماد سياسات زراعية عربية متكاملة.

اتخذت سورية عدداً من الإجراءات لمواجهة الجفاف والتغيرات المناخية، فقد تم الاعتماد على البحوث العلمية الزراعية أساساً في التنمية الزراعية من حيث اعتماد أصناف المحاصيل المتحملة للجفاف والأشجار المثمرة الملائمة للمناطق الزراعية، وإدارة الموارد الأرضية، وإدارة الموارد المائية، والاستفادة من الأصول الوراثية النباتية والحيوانية، والتعاون مع المراكز البحثية ومراكز الدراسات المحلية والعربية والدولية لإجراء الدراسات والبحوث اللازمة لذلك، وتطوير السياسات الزراعية والإدارة المرنة للخطة الإنتاجية الزراعية وفق الموارد المتاحة للاستثمار، وتطبيق برامج التنمية المستدامة والزراعة الذكية مناخياً.

إن الاستراتيجية الوطنية لإدارة الجفاف قد تضمنت تطوير خدمات الأرصاد الجوية وتحديثها ونظام الإنذار المبكر، ومراقبة الجفاف على المستوى المحلي والإقليمي، وإجراء تقييم للتأثر وتقييم المخاطر لتحديد المجتمعات والمناطق المعرضة للجفاف، وإعداد الإطار الفعال للتنسيق حول الجفاف، وتحديث التشريعات الخاصة بمشاركة المجتمع المحلي باتخاذ القرار، وتمكين المزارعين وتشجيعهم بشأن الممارسات الزراعية المناسبة في المناطق المعرضة للجفاف، وإجراء البحوث المستمرة وممارسة استخدام الأراضي السليمة والبنية التحتية المستدامة، وتطوير السياسات على المستوى الإقليمي والوطني بشأن الموارد المائية واستخدامات الأراضي، ووضع تصميمات ترشيد استهلاك المياه والحد من الهدر، وتطوير برامج وحملات التوعية والإرشاد، ووضع أساليب زراعية ملائمة للمحافظة على المساحات المزروعة من الأشجار المثمرة والحراجية والمراعي الطبيعية، ووضع برامج لإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، وإعادة النظر بمناطق الاستقرار الزراعي، واعتماد أصناف زراعية جديدة ملائمة للظروف الجافة والتغيرات المناخية، وتطوير استخدام الأسمدة العضوية في الزراعة، وتطوير أساليب التكامل بالإنتاج النباتي والحيواني، واعتماد أساليب الزراعة الحافظة، واعتماد تقنيات حصاد المياه، وتطوير نظم الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات، وتطوير أساليب الحصاد المناسبة للزراعات البعل بظروف الجفاف، وتطوير أساليب جمع المخلفات الزراعية والاستفادة منها في تغذية الحيوان، ورفع القيمة المضافة من المنتجات الزراعية، وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة، وتطوير آليات زراعية وملحقات زراعية ملائمة لطبيعة الأراضي الهشة والضعيفة، واعتماد الأساليب الحديثة في إعادة تأهيل المناطق الرعوية المتدهورة وإعادة الغطاء النباتي لمناطق البادية، إضافة إلى إعادة تأهيل مناطق الحراج والغابات المتدهورة والمحروقة والمعتدى عليها، والاهتمام بتربية الدواجن المنزلية لتوفير الحاجة من المنتجات الحيوانية والاستفادة من المخلفات الزراعية في تغذيتها، والاهتمام بالثروة الحيوانية وإيجاد البدائل العلفية المناسبة لتوفير احتياجات الثروة الحيوانية منها، وتعزيز دور المصرف الزراعي في التمويل النقدي والعيني للفلاحين والمزارعين مع تعدد أشكال التمويل.

ونؤكد في النهاية أنه لابدّ من الإسهام في التنمية المستدامة، وتوفير الأمان المعيشي للمجتمعات الأهلية، والتخفيض من حدة الفقر وتحسين قدرات التكيف والجدوى الاقتصادية من الاستثمار وحفظ استخدامات الموارد المائية وترشيدها واستخدام الري الحديث، وتطوير نظم الإنذار المبكر وتطبيقه وتطوير الوعي المستدام حول التكيف مع التغيرات المناخية، وإنشاء قاعدة بيانات التغيرات المناخية وصيانتها، وتطوير البحوث الزراعية والمائية والإرشادية، وتطوير نظم نقل التقانة وبناء القدرات في مجالات كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة، وتطوير نظم تكامل إدارة المعلومات والشبكات، وتطوير برنامج متكامل لتطوير قدرات المجتمع الأهلي في مجال إدارة الموارد الطبيعية ❖